

تقييم أداء القوى السياسية الإسلامية
في المشهد السياسي الراهن
في ضوء الانتخابات
البرلمانية الأولى بعد الثورة

أ.د. نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

ورئيس قسم العلوم السياسية (سابقاً) بكلية الاقتصاد والعلوم
السياسية - جامعة القاهرة

محاضرة أُلقيت في المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة،

2012/1/22

مقدمة:

لماذا الحاجة إلى تقييم أداء القوى الإسلامية الآن؟ (عقب الإعلان عن النتائج النهائية للانتخابات)

إنما ذلك مرده تأسيساً للمستقبل على ضوء دروس المرحلة الانتقالية. ذلك لأن تقييم الأداء على ضوء دورس الانتخابات وآثاره على المشهد السياسي ليس لقطة ساكنة عبر ثلاثة أشهر منذ 2011/9/29، ولكن لابد من تسكين هذه اللقطة باعتبارها نهاية من نهايات تالية للمرحلة الانتقالية، تصب فيها لقطات سابقة عبر عملية متشابكة امتدت لمدة عام.

ويقتضي هذا التقييم: السؤال عن من ومتى وكيف وإلى أين:

أ- من؟

القوى السياسية الإسلامية متنوعة ما بين: جماعات (الإخوان، الدعوة السلفية والجماعة الإسلامية) انبثقت عنها أحزاب (الحرية والعدالة، النور، الأصالة، البناء والتنمية على التوالي) فضلاً عن شخوص رموزها وقادتها ومرشحوها.

ب- متى جرى الأداء المطلوب تقييمه؟

عبر عملية ممتدة منذ الاستفتاء في مارس 2011 وحتى الآن. وهذه العملية لم تكن اختباراً للثورة فقط ولكن اختباراً لموضع القوى الإسلامية منها ووزنها على أرض مصر التي طالما نزع نظامها الشرعية والمشروعية السياسية والقانونية عنها. ولهذا؛ فإن هذه الفترة أفرزت وكشفت عن شكل السياق والمحددات المحيطة بالقوى الإسلامية.

ج- كيف يتم هذا الأداء نحو الداخل والخارج على حدٍ سواء؟

د- نتيجة هذا الأداء ومدلوله لدى القوى السياسية الأخرى ولدى الإسلاميين وبالنسبة لمستقبل المشهد السياسي المصري في ظل سلطة مدنية منتخبة.

أولاً: السياق المحيط بالأداء: محددات عبر عامٍ بأكمله:

1- جاء هذا الأداء في ظل:

أ- ثورة شعبية، فجرها الشباب، وانضمت إليها القوى السياسية واحتضنها الشعب وحماها الإسلاميون والجيش.

ب- في ظل أول انتخابات حرة بعد ثورة شعبية.

ج- وفي ظل جهود استكمال هدم نظام قديم، ليس هو رئيس فقط أو حزب فقط لكن شبكة علاقات مصالح داخلية وخارجية.

د- وفي ظل جهود بناء نظام جديد يقول فيه الشعب كلمته لأول مرة وبجرية كاملة بعد أن استعاد الوطن.

هـ- أداء في ظل تفاعل ساخن بين خمسة أركان: المجلس الأعلى للقوات المسلحة، القوى الإسلامية، القوى العلمانية، شباب الثورة، الناس "أهلنا". ومن قبلهم ومن حولهم -من داخل ومن خارج مصر- تلعب قوى الثورة المضادة دورها في ضرب هذه الأضلاع بعضها ببعض.

بعبارة أخرى، لم يكن الإسلاميون يتحركون في فراغ، كما جاء صعودهم مقروناً بمرحلة تحول تاريخية.

2- اقترن هذا الأداء بالآتي:

أ- تعدد ممثلي القوى الإسلامية وتنافسهم الفكري والسياسي: إخوان وسلفيون، وجماعة إسلامية، وصوفية، ووسط.

ب- إعادة بناء العلاقات بين الأحزاب الإسلامية الجديدة وبين جماعاتها.

ج- تجدد دور قوى إسلامية (غير سياسية) بحكم طبيعة المرحلة: وخاصةً الأزهر، في محاولة لتجاوز انفراد القوى السياسية الإسلامية بالحديث باسم الإسلام، واستعادة وتفعيلاً لدور الأزهر الوطني.

د- إعادة اكتشاف الناس "المواطنين" لتحيزاتهم السياسية بعد أن طال كبتها وتزويرها.

هـ- وفي ظل تنظيم رموز وقيادات الحركات الإسلامية صفوفهم في الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح مثلاً والتنسيق بين الأحزاب الإسلامية.

3- ولقد جرى هذا الأداء في ظل معركة ممتدة شنتها القوى العلمانية، ليبرالية ويسارية وقومية- قديمها وحديثها، ضد "الإسلاميين" منذ الاستفتاء، وحتى الآن، وكانت ساحتها الأساس الإعلام، والاعتصامات والميادين، والمجالس الموازية، المدعية أنها تمثل القوى الوطنية:

أ- ولم تكن هذه المعركة معركةً سياسية عادية بين متنافسين ولكن كانت معركة استقطاب واستبعاد وتخوين وتفريغ وصلت ببعض من الغلاة والمتشددين إلى حد استنكار المرجعية الإسلامية كمرجعية لممارسة سياسية، وإلى حد وصل ببعض الآخر إلى مطالبة المجلس العسكري بالبقاء لفترة أطول وتأجيل الانتخابات وتأجيل تسليم السلطة.

ب- فمِنذ الاستفتاء: والخيط الناظم عبر تسعة أشهر هو الانقلاب على نتيجة هذا الاستفتاء بكل الطرق حتى بداية الانتخابات، ولقد أفصحت عن ذلك محطات عدة: معارك الدستور أولاً، المجلس الوطني، الحوار الوطني، التوافق الوطني، وثيقة المبادئ الدستورية، تصعيد الهجوم على المجلس العسكري واتهامه بصفة خاصة بعقد صفقة مع الإخوان والسلفيين، مظاهرات واعتصامات تقود إلى مواجهات دامية يُتهم فيها الإسلاميون بعدم مساندة المتظاهرين والخوف على الانتخابات أكثر من الخوف على الثورة.

ج- وكانت الحملة الانتخابية ثم العملية الانتخابية (من 26-9-2011 إلى 28-11-2011) أكثر المخطات الكاشفة عن المعركة التي واجهت الإسلاميين بحكم أنهم إسلاميون ذوي مرجعية إسلامية، والتي بينت قدر الاستقطاب والحدة الذي فجره العلمانيون وقد بدأوا يفقدون أعصابهم، قبل الانتخابات وخلالها لدرجة أن الأحداث التي فجرت المواجهة في محمد محمود، لم تكن في نظري إلا محاولة لتأجيل الانتخابات تحت دافع أن الثورة بخطر، وكذلك أحداث مجلس الوزراء ومجلس الشعب، وفي كلاهما أتهم الإسلاميون بأنهم لا يحمون إلا مصالحهم، وكأن الثورة ليست من شأنهم، وكأنه كان من المفروض أن ينجروا إلى دائرة من العنف، لم يتفق أحد حتى الآن على من فجرها وكيف أدارها وماذا كانت غايته. حيث تبادل المجلس العسكري والداخلية من ناحية والمتظاهرون والمعتصمون من ناحية أخرى الاتهامات بالمسؤولية عن التصعيد والانفجار.

ولقد ظهر فقدان الأعصاب واختلال التوازن جلياً في الحملة الإعلامية المسعورة التي شُنت على الإسلاميين وعلى من انتخبهم عقب الجولة الأولى من الانتخابات. وكانت الحملة هذه سبة في جبين الليبراليين مُدعي الديمقراطية، فلقد انكشف عدم قدرتهم على تحمل الهزيمة وخاصةً أمام الإسلاميين الذين يعتقدون أنه لا محل لمرجعتهم في مشاركة سياسية ديمقراطية، وكانت الطامة مع الشيزوفرنيا التي أصابتهم حين رجبوا بالانتخابات ولكن مع مهاجمة اختيارات الناس واتهامهم بالجهل والانقياد للاعتبارات الدينية.

ومع قرب انتهاء الانتخابات اتخذت الحملة أشكالاً أخرى لعل أهمها التهوين من صلاحيات البرلمان وقدرته على العمل، بل وتبشير البعض بإمكانية حله لفقدانه المشروعية، أو تخويف البعض الآخر من سيطرة الحرية والعدالة عليه على غرار سيطرة الحزب الوطني المنحل السابقة على الثورة.

وأخيراً، ومع اقتران افتتاح الدورة البرلمانية بمرور عامٍ على الثورة، تجددت الحملة بدعوة إلى ثورة ثانية لإسقاط حكم العسكر وسرعة تسليم السلطة وعلى نحو اقترن بحملة تخويف من قنابل الفوضى الموقوتة المنتظرة يوم 25 يناير وما بعدها.

وكأن هذه القوى: الراديكالية والفوضوية والمدعومة من قوى وأحزاب علمانية أرادت أن تكسر فرجة "الناس، أهلنا" بقرب الفرج، بل أرادت أن تلصق تهمة التآمر بين المجلس العسكري وبين الإسلاميين على الثورة، ناسين أو متناسين أن الإسلاميين كانوا الأكثر تعرضًا لبطش النظام السابق، والذي يمثل المجلس العسكري أحد أركانه. ومن ناحية أخرى، كيف إن الإسلاميين، وإن لم يخونوا المجلس العسكري أو يتهموه بالتواطؤ علنًا، إلا أنهم قادوا معركة سياسية قوية ضد تمديد المرحلة الانتقالية وضد المادتين 9 و10 في وثيقة د.علي السلمي (جمعة 2011/11/18)، إلى جانب معارك أخرى -سراً أو علانية- لا يريد أن يبرزها الإعلام بالقدر الكافي.

خلاصة القول:

أن أداء القوى الإسلامية طوال عام والذي صب في الانتخابات ونتائجها إنما هو نتاج مفهومها عن الثورة كثورة إصلاحية بما يتطابق مع طبيعة الثورة كثورة شعبية لم يكن لها قيادة منذ البداية، حررت إرادة الشعب، الذي اختار من يمثلها وكيف سيحقق أهداف الثورة.

وكان هذا الأداء أيضاً هو نتاج الاختلاف مع مفاهيم أخرى عن الثورة لقوى ثورية أخرى مثل الفوضويين والراديكاليين وملح الأرض من الناس المهمشين، المساندين والمحرّكين من جانب القوى العلمانية المتشددة في رفضها للإسلاميين كشركاء في لعبة سياسية جديدة والراغبة في قلب مسار المرحلة الانتقالية منذ الاستفتاء بواسطة قيادة ثورية نشطة ذات صوت عالٍ ولكنها ليست إلا أقلية سياسية.

كما أن هذا الأداء كشف عن كونهم القوة الوحيدة المنظمة وذات القواعد العريضة في نظام ومجتمع تأكلت تنظيماته وجماعاته في ظل الاستبداد، كما ترنحت في نهاية عهده أركان الدولة: التنفيذية والتشريعية والأمنية.

ومن هنا، بدا ما وصفه البعض بأنه صفقة أو مؤامرة بين المجلس العسكري والإسلاميين في حين أن الإسلاميين رغمًا عما وُجه إليهم من اتهامات، فلقد لعبوا دورًا من أجل الاستقرار المطلوب للتغيير في حالة مثل حالة ثورة مصر. وهو بالطبع التغيير الذي لا بد وأن يبدأ باستكمال تسليم السلطة للمدنيين بأسرع وقت وبتحرير المجتمع والدولة من نط العلاقات المدنية العسكرية الذي ساد النظام السابق، بل ساد في عهد الجمهورية الأولى برمته (منذ عام 1954).

بعبارة أخرى، كان الأداء عملية متراكمة محكومة بالآتي:

- المفاهيم المقارنة عن الثورة لدى روافد الثورة: الشباب العلمانيين، الإسلاميين.
- موازين القوى السياسية في مواجهة تيار يريد قلب المسار عبر عام بأكمله منذ الاستفتاء ليفرض ديكتاتورية الأقلية.

● القدرات والأهداف الذاتية. فالإسلاميون لم يتحركوا في فراغ بمفردهم ووفق ما يريدون، ولكن في بيئة قدمت محددات ساعدت على النجاح من خارجهم ومن داخلهم، كما أبرزت نقاط ضعف ومثالب.

هي بيئة تحاول أن تفرض فيها أقلية سياسية دورها كقائد للثورة ومحدد لمسارها قفراً على الانتخابات ونتائجها. إذن، هي للأسف بيئة معادية لنمط الثورة الذي تحقق بتضافر المجتمع (ثورة شعبية)، حيث تريد هذه الأقلية إعادة إنتاج نمط ثورة آخر (راديكالي فوضوي) لا يستجيب لها الشعب المصري الأمل للاستقرار والتغيير التدريجي، بل تريد هذه الأقلية تخطي إرادة هذا الشعب الذي عبر عن نفسه بحرية للمرة الأولى. وهذا الوضع القلق والمتوتر، يخلق عدم استقرار مستمر ومواجهات عنيفة متتالية -تحدد مسار الثورة برمتها.

ولقد كان أداء القوى الإسلامية (المتأد، المتأني، المتوازن) بمثابة العامود للخيمة. فلم ينجر في دعاوى وجولات العنف التي اندلعت، حتى تبين أن هذه القوى هي الأجدر على المحافظة على الاستقرار الإيجابي اللازم لتحقيق أهداف الثورة وعدم الانجرار إلى برائن الفوضى التي يخطط لها كافة قوى الثورة المضادة، في الداخل والخارج على حد سواء.

ثانيًا: مؤشرات الأداء: كيف تم؟ المحتوى والأدوات؟

1- السياق المساعد على الفوز الكبير؟

لم يكن فوز القوى الإسلامية نتيجة أدائهم الذاتي فقط، ولكن ساعدت عليه مجموعة من العوامل:

أ- الحملة العلمانية الإعلامية النخبوية الاستعدادية ضد الإسلاميين، فلقد ارتدت إلى النحر مثلما ارتدت موقعة الجمل إلى نحر النظام السابق. فلقد بينت حملة التخويف من الإسلاميين والمهجوم عليهم، مدى تشدد وتعصب تيارات تدعي الليبرالية، وليس لها منها إلا القشور، وتيارات أخرى تدعي الخوف على الديمقراطية من الإسلاميين في حين كانت تخشى أن تفضح الانتخابات وزنها الحقيقي بين الناس.

ب- أداء القوى الليبرالية واليسارية والقومية ذاتها خلال الحملة الانتخابية (عدم النزول للناس) وخلال الانتخابات ذاتها، والذي كان امتدادًا لميراثهم السابق، حيث ظل أداؤهم نخبويًا علويًا لا يصل إلى الناس مؤكدًا الفجوة بين مرجعيتهم ومرجعية هذا الشعب الذي فشلت عملية تحديثه الوافدة والمستوردة والتي فرضت عليه قسرًا على حساب مرجعيته كمصدر للتجديد.

ج- قانون الانتخابات: فلم يكن نظام القوائم الذي أصرت عليه القوى العلمانية لصالحها. وعلى جانب آخر، جاء عدم قوة تطبيق قانون الدعاية الانتخابية (وخاصة الدعاية الدينية).

د- خروج أحزاب من التحالف الديمقراطي الذي بادر بالدعوة إليه الإخوان في مارس 2011 وفشل التنسيق معهم على القوائم، مما دفع الإخوان للمنافسة في خمس وتسعين بالمائة من الدوائر، سواء كان ذلك هدفهم منذ البداية أو سواء وجدوا المبرر له، أو سواء اندفعوا إليه بحكم ضغط الواقع وطموحاتهم.

هـ- عدم مقاومة المجلس العسكري لظهور الإسلاميين وعدم منع حرية ممارساتهم وحركتهم، على نحو فسره العلمانيون مدعو الديمقراطية والليبرالية أنه صفقة لخروج العسكر الآمن في حال فوز الإسلاميين، وهو الفوز الذي كان متوقعًا منذ البداية. ويمكن تفسير هذا المنحى من المجلس العسكري بأن المؤسسة العسكرية مؤسسة وطنية تحترم مرجعية الأمة وهويتها وليس بينها وبين العلمانيين العوليين عمار كامل؛ ولذا يتعرض المجلس العسكري لهجوم شديد من العلمانيين يفوق انتقادات الإسلاميين، وكأن جريرة المجلس العسكري الأولى أنه "تسامح مع الإسلاميين" لدرجة دفعت ببعض لقول إن التاريخ لن ينسى أن المؤسسة العسكرية سلمت السلطة للإسلاميين بعد الثورة. هذا رغمًا أن المجلس العسكري لم يعترض سبيل العلمانيين أيضًا، بل وافق المجلس العسكري على إطالة المرحلة الانتقالية -مخالفًا للإعلان الدستوري، كما راقب حملة وثيقة المبادئ الدستورية الحاكمة التي كان وراءها العلمانيون وأعطاهم فرصتها للنهاية. وهذا التآرجح -المقصود أو غير المقصود- أفرز الاتهام للمجلس العسكري بأنه يناور بين الجانبين حمايةً لمصلحته، أو أنه -لأضعف الإيمان- مرتبك ومضطرب وغير قادر على الممارسة السياسية السليمة.

إلا أن الحقيقة الواجب تسجيلها أن المجلس العسكري قد أخطأ حين لم يحترم تطبيق الإعلان الدستوري الذي أصدره بعد الاستفتاء. كما تكررت أخطاؤه الاستراتيجية، وخاصة فيما يتصل بعدم معالجة الانفلات الأمني والتدهور الاقتصادي وإدارته لمسرحية المحاكمات الهزلية لرموز النظام السابق... إلخ من دلائل تواطؤ وليس تباطؤ المجلس العسكري أو ارتبائه. ومن

ثم، فإن مناط الاختلاف بين مواقف العلمانيين والقوى الثورية الراديكالية والفوضوية وبين مواقف الإسلاميين من المجلس العسكري يكمن في أسلوب التغيير وليس أهداف التغيير. وهو الأمر الناجم عن اختلاف "مفهوم الثورة" لدى الجانبين.

و- مارس "الخارج" ضغطاً مباشراً وغير مباشر على الثورة في مصر بكاملها، وليس ضد الإسلاميين بصفة خاصة. وهو الأمر الذي يدفع للسؤال لماذا؟ خاصة مع تزايد مؤشرات التحركات الأمريكية وبصفة خاصة تجاه الإخوان بعد فوزهم.

2- من عوامل القوة الذاتية في أداء القوى الإسلامية خلال المرحلة الانتقالية والتي صبت في الانتخابات.

- عوامل حركية:

- أ- القاعدة الشعبية والتنظيمية ذات الموارد البشرية والمالية.
- ب- الطاقة الإيمانية الكفاحية الجهادية الدافعة لرد الاعتبار المفقود، عنوةً وظلماً.. على الساحة السياسية.
- ج- الأداء الإعلامي المتميز للنخب الإخوانية والسلفية والوسط القائم على الدفاع وليس الهجوم بالدرجة الأولى، وإن كان هذا لم يمنع بعض الاستثناءات المتشدة في هجومها على بعض الرموز العلمانية.
- د- التواجد بين الناس بالخدمات من كافة الأنواع وعلى النحو الذي يستجيب للاحتياجات، تطبيقاً للعمل الدعوي والتنموي والذي صب في السياسة حين الحاجة. بل إن هذا العمل الخيري والتنموي لم يكن رشوة لشراء صوت ولم يكن تعبئة لجهلة (كما ادعى العلمانيون) ولم يكن توظيف للدين في السياسة، ولكنه واجب شرعي أثمر ثماره على الجانب السياسي عند الضرورة، خاصة وأن جذوره ممتدة ولم تنقطع طوال الحصار أو الحظر السياسي في ظل النظام البائد، فما بالك في مناخ الحرية؟ ناهيك عن أن هذا العمل الخيري التنموي على الصعيد المجتمعي، ووفق مفهوم السياسة من منظور إسلامي (القيام على الأمر بما يصلحه)، هو من أمور السياسة أيضاً.

هـ- الدأب والمثابرة والتخطيط والمبادرة من قوى منظمة لاستيعاب كل المحاولات العلمانية للانقلاب على الاستفتاء ثم الانقلاب على نتيجته، أو للانقلاب على الانتخابات ذاتها أو للتخويف من نجاح الإسلاميين. وذلك باستمرار التمسك بالانفتاح على القوى الوطنية الأخرى والاستجابة لمبادراتها من أجل التوافق الوطني أو باللجوء إلى المليونية عند الحاجة والضرورة كما حدث مع جمعي 7/29 - 2012/11/18.

- عوامل فكرية:

نجحت القوى الإسلامية - في معاركها الفكرية التي تزامنت مع معاركها السياسية - في تحرير مفاهيم واستعادة مفاهيم أخرى من احتكار القوى العلمانية لها، وهي مفاهيم: الثورة، والمدنية، والوطنية، والديمقراطية، ولكن في أطر حضارية جديدة:

أ- حقيقة القوى الإسلامية قوى إصلاحية محافظة بطبيعتها وليس قوى ثورية بالمعنى الراديكالي الحدائي للثورة الذي يقوم على التغيير الانقلابي السريع والجذري؛ ذلك لأنها ثورية بالمعنى الإسلامي ضد الظلم ولو بأساليب ثورية إصلاحية بالأساس، انطلاقاً من مفهوم إيجابي عن الاستقرار وضرورته من أجل التجديد والإصلاح لتحقيق أهداف الثورة الشعبية. وهذا المفهوم للثورة، هو استجابة ونتاج لتوجه الشعب المصري وطبائعه عبر تاريخه ومن ثم جاءت ثورته مقدمة نموذجاً حضارياً فريداً. ومن هنا أيضاً، فإن ما يبدو أنه مواجهة بين قوى راديكالية ثورية والقوى الإسلامية، ليس مرده اختلاف الأهداف ولكن الاختلاف في الوسائل والمنطلقات.

ب- في معركتها مع العلمانيين حول مفاهيم المدنية والوطنية والثورية والديمقراطية قدمت القوى الإسلامية اجتهادات كشفت النقاب عن التطابق بين المدنية والعلمانية وفق الرؤية الحدائية من ناحية، كما كشفت من ناحية أخرى عن المدنية من مفهوم إسلامي، على نحو كسر احتكار العلمانيين لمفهوم المدنية أو اعتبارهم المرجعية الإسلامية مجرد مرجعية لتيار ديني بالمعنى الضيق، وليس مرجعية لحركة حضارية شاملة ضد الظلم والاستبداد من أجل العدالة.

ج- وبتحرك القوى الإسلامية تجاه الناس، وغير المنتمين تنظيميًا إلى جماعة الإخوان أو الدعوة السلفية أو أحزاب الحرية والعدالة والنور والأصالة... كسرت أيضًا هذه القوى الإسلامية احتكار العلمانيين لصفة "الوطنية" باعتبارهم القوى الوطنية بينما الإسلاميين قوى غير وطنية (ذات امتداد للخارج ولا تُعنى بغير المسلمين في الوطن). فلقد صوت لهذه الأحزاب الإسلامية عدد يفوق أعداد المنتمين إلى تنظيماتها الدعوية والحزبية، مما يعني اتساع دائرة المقبلين على المشروع الإسلامي بروافده، مهما تعددت دوافعهم وأسبابهم (عقابًا للأحزاب والتيارات الأخرى والفلول، انتظارًا للجديد الذي يمكن أن تقدمه مقارنةً بفشل المشروعات القومية والليبرالية التي تعاقبت -من أعلى- على الوطن عبر ستين عامًا).

د- أسقطت القوى الإسلامية، إراديًا أو لا إراديًا التركيز في خطاباتها على الخارج. ولم يكن يعني ذلك أن الخارج لم يكن في نظرها مصدر تهديد أو مصدر مساندة إلا أن تأجيل هذا الجانب -وهو أمر لم يكن قاصرًا عليهم فقط ولكن وسم مواقف كافة القوى السياسية- جاء تحت وطأة "الداخلي"، وقد جنبهم هذا التأجيل ما لم يعد من الممكن تجنبه أو مواجهته بعد المرحلة الأولى من الانتخابات حيث تزايدت وتيرة الاتصالات من الخارج ومعه. هذا، وتجدد التذكرة أن أحد جوانب ذكاء وفطرة وتميز نموذج الثورة المصرية، عبر 18 يوم، أن خطاباتها للخارج، منذ بداياتها، كانت بمثابة الحاضر الغائب. وهو الأمر الذي يعني أن الجديد نحو الخارج لن يكون إلا ابتداءً من داخل جديد.

3- من عوامل الضعف في أداء القوى الإسلامية

أ- انقسام القوى الإسلامية بين إخوان، وسلفية وجماعة، وصوفية، وسطية، ومن ثم انقسام الأحزاب المعبرة عن هذه الجماعات.

وانعكس ذلك في التنافس الشديد على المقاعد الفردية والقوائم بين الحرية والعدالة والنور، كما اتضح في الهجوم الدائم والمستمر من نائب رئيس حزب الوسط (عصام سلطان) على الإخوان كما لو كانت ركيزة قوة الوسط الانتخابية هي في مجرد الهجوم على الإخوان.

ب- عدم احترام ميثاق الشرف الانتخابي الذي أعلنه الإسلاميون كأساس لإدارة المعركة الانتخابية فيما بينهم، وبين كافة الأحزاب المتنافسة.

ج- الدعاية بالشعارات الدينية، وخاصةً من جانب حزب النور خلال الحملة الانتخابية وخلال الانتخابات، وسواء داخل اللجان أو خارجها.

والمقصود على سبيل المثال بالدعاية الدينية، المرفوضة والمفروض منعها، استخدام المساجد للدعاية لحزب معين أو شخص محدد. ذلك علمًا أنه في حين لا بد من التمييز بين الديني والحزبي، إلا أنه لا يمكن رفض أن يكون المسجد وغيره من القضاءات العامة مجالًا للتوعية العامة وتعبئة الطاقات لخدمة المجتمع والوطن والأمة.

وكذلك، كان هناك تجاوزات أخرى في الدعاية، لم تكن حكرًا على الإسلاميين فقط ولكن كانت أكثر ظهورًا لديهم لضخامة عدد المرشحين والناخبين مقارنةً بالقوى الحزبية الأخرى. وجميع هذه التجاوزات وغيرها (التمويل، شكل الدعاية، أداء اللجان الانتخابية...) نتاج فوضى الإطار القانوني المنظم للانتخابات، وعدم إحكامه ومن ثم الحاجة الماسة لمراجعته.

هذا، ولقد تمسك الإسلاميون، في مواجهة الاتهامات لهم، بضرورة تطبيق القانون على الجميع وفق الأدلة القانونية وأمام القضاء، وعدم الاكتفاء على إلقاء التهم وإرسالها. وخاصةً وأن الأمر لم يصل إلى التزوير الذي كان يقع في ظل النظام السابق. وتشير رموز ليبرالية وطنية ورشيدة كيف أن هذه التجاوزات مسؤولة عما يقرب من 10 بالمائة فقط من الأصوات التي حاز عليها الإسلاميون. ومن ثم، فهي ليست من قبيل التزوير الذي يطعن في شرعية نتائج الانتخابات.

د- الترشيح على القوائم والفردى لم يتحر دائماً المواصفات المطلوبة في البرلمانى الفاعل، مما سيجعل عدداً غير قليل من النواب عبء على الأداء البرلمانى فى بدايته، وهو مما يلقى بالأهمية على دور الأداء النوعى لمجموعات من النواب الإسلاميين، وذلك حتى يتحقق التدريب على الممارسة السياسية لمن لم يختبروها أصلاً من قبل (السلفيون) أو حتى يتحقق التكيف للانتقال من حالة القوة المحظورة المعارضة إلى حالة القوة ذات الأغلبية فى البرلمان (الإخوان).

خلاصة القول عن نتيجة الأداء: يمكن وصف الأداء بأنه أداء فى إطار معركة ممتدة منذ الاستفتاء وحتى نهاية الانتخابات وحتى الآن هي معركة ليست بين متنافسين فى لعبة طبيعية أو معتادة، ولكن معركة:

- رد اعتبار وانتزاع للشرعية القانونية من يد من اغتصبها.
- تأكيد للشرعية والمشروعية السياسية التى طالما حظوا بها بين الناس وحاصرها النظام لمنعها ووأدها.
- تأكيد للحق الطبيعى فى الممارسة السياسية من مرجعية إسلامية مثل أى قوة سياسية ذات مرجعية أخرى.
- الكشف عن حقيقة الوزن والتأثير لدى الناس، ومن ثم فمع استعادة الشعب للوطن يتم استدعاء مرجعية المجتمع إلى السياسة.

• تجديد الفهم لهوية هذا الوطن وتحديد الاهتمام بمرجعياته وامتداداتها إلى كافة جوانب حياة الناس على نحو يدفع الجميع للمراجعة.

• إسقاط كل الفزاعات والتهويلات التى تبارى "الإخوة الأعداء" فى نشرها وتوظيفها عن الإسلاميين، حالهم فى ذلك حال النظام السابق

ثالثاً: دلالات هذه النتيجة بالنسبة للمشهد السياسى الراهن على ضوء الانتخابات بعد ثورة شعبية استردت

الوطن:

1- القوى الإسلامية حققت الفوز فى ظل انتخابات حرة وشفافة وبلا تزوير، مما يعكس قدر وزنها على الأرض وبين الناس، وليس بين المنتمين إليها (لاحظ أن عدد من صوت للحرية والعدالة والنور يفوق أعداد المنتمين للجماعتين) مما يعنى نقطة تحول أساس فى تاريخ الحياة السياسية المصرية.

2- مازالت المحاولات اليائسة والمتوترة مستمرة للنبيل من هذا الفوز والالتفاف عليه أيضاً، بعد أن فشلت محاولات منع الانتخابات أو تأجيلها أو التخويف من انعقادها فى ظل الاختلال الأمنى وقوى الثورة المضادة، وبعد أن فشلت محاولات التخويف بعد المرحلة الأولى من الانتخابات من عواقب فوز الإسلاميين على أمن مصر..

وتتعدد أشكال هذا الالتفاف:

- أ- الدعوة لثورة ثانية، استناداً أن أغلبية الإسلاميين غير مقبولة ولا تمثل الثورة.
- ب- التلويح بمعركة الدستور والجمعية التأسيسية من جديد.
- ج- إعادة تأسيس المؤسسة المصرية الوطنية للرقابة على البرلمان، كنوع من الوصاية الخارجية على البرلمان لضمان عدم سيطرة فصيل عليه.

د- دراسة ما يُسمى لجنة التوافق الوطنى لصفات أعضاء الجمعية التأسيسية ووضع مسودة للدستور.

هـ- الاتهام بالانحياز لاحتكار الأغلبية للسلطة والدعوة للتوافق، متناسين أن هناك أعراف فى العالم تبين أن لحزب الأغلبية امتيازات ومسؤوليات فى نفس الوقت حتى ولو فى مراحل التحول والانتقال مثل التى تمر بها مصر. فإن مثل هذه المراحل لا تبرر تلك الدعوات المتكررة وبلا توقف للتوافق الوطنى بصفة عامة وبدون تحديد. ومن ثم، فإن اتهام الحرية والعدالة بشكلٍ خاص للانحياز لاحتكار السلطة والهيمنة داخل وخارج البرلمان، وقبل أن تتضح الممارسات داخل وخارج البرلمان، إنما

يمثل استمرارية الاتجاهات التفرع والتخويف من الإسلاميين التي سبق وانبعثت خلال الانتخابات وما بعدها، كما سبق التوضيح. ولذا؛ يجدر التساؤل: كيف سيؤثر هذا المناخ من جديد على مسار الستة أشهر الباقية من عمر المرحلة الانتقالية، وكيف سيختبر مفهوم "التوافق" هذا عند جميع الأطراف؟

3- إلى جانب التلويح بالصفقات بين الإسلاميين والمجلس العسكري والولايات المتحدة، يظل السؤال الحاضر الغائب، والمتوازي أمام السؤال عن العلاقة بين الإسلاميين وبين المجلس العسكري هو السؤال عن العلاقة مع أجهزة الأمن الوطني والمخابرات العامة والمخابرات العسكرية. وذلك على ضوء ميراث العداء الممتد بين القوى الإسلامية وبين هذه الأجهزة، والذي تعددت أشكاله ومستوياته (توظيف البعض ضد البعض الآخر، وحصار وتقييد البعض الآخر من الإسلاميين، الاتهام بالتعامل مع قوى خارجية مثل إيران وحماس وحزب الله).

وفي مقابل هذه الدلالات -ذات المغزى السليبي- لا بد من التوقف عند مجموعة مقابلة من الملاحظات عن المتقلبين من اتجاهٍ لآخر، المعارضة، والتحالفات، التوافق ومدنية المجتمع ومالها جميعاً من دلالات عن كيفية دعم مستقبل الممارسة الديمقراطية في ظل أغلبية برلمانية جديدة إسلامية. وتتلخص هذه الدلالات كالآتي:

أ- تزايد أعداد المتحولين من مناهضة الإسلاميين والإسلامية عبر عام الثورة الأول إلى مواقف مغايرة. ويمكن التمييز بين الفئات التالية:

المتنفعون: وهم القافزون لنفاق أية سلطة بأي ثمن، أو المعترفين بالأمر الواقع وضرورة إدارته لتحقيق مصالح خاصة. فان هؤلاء-أو غيرهم- ليذكرونا بتقلباتهم السابقة من الناصرية والقومية والاشتراكية، إلى الليبرالية والرأسمالية، فهل آن أوان الإسلامية المستنيرة أو الإسلامية المدنية كما يُسميها البعض منهم؟

المترصدون: وهم المعترفون بالأمر الواقع ولكن المستمرون في التخويف من القنابل الموقوتة التي سيفجرها أداء الإسلاميين، والمستمرون في التشكيك في نتائج اختيارات الشعب و المستمرون في التأكيد على أن نتائج الانتخابات لا تعبر عن "الأمة المصرية".

البراجماتيون: وهم الليبراليون المعلنون عن الاستعداد للتعاون مع الإسلاميين ولكن باستعلاء جديد، وذلك تحت حجة أن الإخوان قد اعتدلوا وأن السلفيين يتغيروا، ومن ثم يعلن هؤلاء البراجماتيون استعدادهم لتقديم التدريب والاستشارة والإنارة للإسلاميين لتصبح ديمقراطيتهم، أو يتحسن أداؤهم، أو ليتحقق مزيد من الاعتدال لديهم.

المنافقون: وهؤلاء من المسئولين الرسميين الذين سبق وشاركوا في عمليات حظر واجتثاث كافة الحركات الإسلامية، وهم الأكثر إثارة للتساؤلات عن نواياهم الحقيقية.

وهذه الفئات المتحولة أو المتقلبة شديدة الخطورة على الممارسة الديمقراطية. فهي تحمل في طياتها بذور مساندة مشروع استبدادي جديد تحت شعار: مات الملك، يحى الملك، حيث إنها مستعدة للتأييد للملك الجديد دون معارضة حقيقية أو نقد. ومن ثم، فهذه الفئات من أكثر العوائق أمام تحقيق أهداف الثورة، بل هي، من قوى الثورة المضادة الناعمة، التي لن يقل خطرها في المستقبل عن خطر قوى الثورة المضادة الصلدة، التي تفجر الصدمات الدموية المتتالية في الميادين، والتي تقود عملية البلطجة المنظمة في الخفاء. فكلأهما يهدف إلى وأد هذه الثورة، وخاصةً لأنها أتت بالإسلاميين إلى الأغلبية البرلمانية.

وعلى من صوت للإسلاميين إيماناً عن حق بالديمقراطية ألا يفرح بأمثال هؤلاء المتقلبين لأنهم تربة لإنتاج فرعون جديد. ب- وفي مقابل هؤلاء المتقلبون الواجب الحذر منهم، وقطع الطريق عليهم منذ البداية، هناك من الوطنيين الليبراليين عن حق من لا يركب منذ البداية موجة التفرع من الإسلاميين والهجوم عليهم، باسم الليبرالية أو المدنية والحدائث، ولذا فهم، انطلاقاً من حس ليبرالي عن حق، ومن حس وطني بضرورة تغليب مصالح الوطن، ليعترفوا بشرعية البرلمان ونتائج الانتخابات

وأعلنوا احترام الإرادة الشعبية، مع استمرار التمسك بمرجعيتهم كأساس للمعارضة السياسية في ظل قواعد القانون والدستور ول مناقشة السياسات المطروحة للتغيير وصولاً للأمثل. وهؤلاء يختلفون تمامًا في المنطلقات والنوايا ممن يدعون أنفسهم أيضًا بالمعارضة الليبرالية أو القومية أو اليسارية، سواء من القوى المنظمة أو قوى شباب الثورة، والتي تشكك في نتائج الإرادة الشعبية ولا تقبلها بصورة تامة من ناحية والتي تقود من ناحية أخرى (حتى من داخل البرلمان) عملية هجوم محمومة على الأغلبية الإسلامية لا تفرق عن خطابات النظام السابق ضد الإسلاميين وخاصةً فيما يتعلق باتهامهم بالانقلاب على الدولة واحتلالها وتهديد الأمن القومي والديمقراطية. ولقد نذرت هذه العملية عن هؤلاء أردية الليبرالية وحولتهم كما وصفهم البعض ديكتاتوريون ليبراليون أو قشور الليبرالية. فهم في الواقع ليسوا إلا "غلاة العلمانيين" المتشدقين بالليبرالية (على مقاسهم فقط) فهل تُخرج الليبرالية الرشيدة المستنيرة الآخر من حساباتها؟

ج- ماذا يعني التحليل السابق بالنسبة لشكل المعارضة المطلوبة تجاه الأغلبية الإسلامية؟
إن المعارضة المطلوبة حتى تتحقق ممارسة ديمقراطية فعلية ولو في إطار علاقة أغلبية-أقلية في البرلمان. فدون هذه المعارضة، تتولد مخاوف تحول الأغلبية للاستئثار بالسلطة واحتكارها.

فإذا كان للأغلبية البرلمانية حقوق أو امتيازات سياسية وقانونية، فإن عليها مسؤوليات أيضًا سواء للقيام بدور القوة القادرة على حفظ "الاستقرار" اللازم لرأب الصدع الوطني فكريًا ومجتمعياً وسياسياً، أو سواء للمبادرة باقتراح مشروعات التغيير اللازمة لاستكمال الثورة. فهل يقدر الإسلاميون على ذلك بمفردهم دون تعاون صادق من الاتجاهات الأخرى، في إطار معارضة منظمة فاعلة ورشيقة؟

إن هذه المعارضة ضرورية، ولكن هناك فارق بين معارضة منظمة تعي مسؤوليات دورها كأقلية سياسية وبين هجوم محموم على الأغلبية نتاج غضب جارف يؤدي إلى اختلال توازن ناتج عن عدم قدرة على إدراك الواقع الذي رفع الإسلاميين لمرتبة الأغلبية البرلمانية.

فهذا الموقف الأخير، الذي يوصف نفسه ويبرّر نفسه بالكثير من الأدلة ليس إلا انقلاب على الإرادة الشعبية التي قامت بالثورة لتتحرر وتعبّر عن نفسها ولا تقع في أسر قلة أخرى، وإن ادعت لنفسها أنها القوة الثورية أو الطليعة الثورية، بل والتي وصلت إلى حد احتكار الثورة لنفسها.

إذن، مطلوب معارضة ولكن للسياسات التي سيقترحها الإسلاميون على الأمة لتحقيق أهداف الثورة لمصر كلها، وليس المطلوب معارضة للإسلاميين في ذاتهم رفضاً لمرجعيتهم أو تخويفاً لهم أو اتهاماً لهم بأنهم ركبو الثورة واستفادوا منها ثم تخلوا عن أهدافها. فإن تلك المعارضة الأخيرة هي التي ضد الثورة وتنقلب على اعتبارها ثورة مصر كلها لتحوّلها إلى ثورة أقلية (كما اتضح من وزنها الانتخابي) تريد أن تفرض مفهومها عن الثورة على الجميع من خلال آليات الإعلام والاعتصام.

د- إن مفهوم المعارضة والأغلبية يستدعي مفهومين آخرين مترابطين برزا في الخطابات طوال فترة العملية الانتخابية وما بعدها وحتى افتتاح البرلمان، ألا وهما مفهوم التحالفات والتوافق الوطني:

* التحالفات السياسية الجارية منذ انتهاء الانتخابات وحتى الاستعداد لافتتاح البرلمان، ليست نهائية، وجميعها جس نبض واختبار، وعلى حزب الأكثرية مسؤولية أن يكون ركيزة وميزان استقرار محسوب ومرغوب في المرحلة القادمة، حفاظاً على دور البرلمان، وعلى الحياة السياسية المصرية في هذه المرحلة المبكرة للممارسة البرلمانية الجديدة. ولقد تكررت تصريحات جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة بعدم احتكار السلطة، ورغمًا من أنهم الأكثرية إلا أنهم في حاجة لتحالف مع قوى سياسية أخرى لتحقيق الأغلبية المطلقة أو أغلبية الثلثين.

ولا تُرَّجَح الاحتمالات حتى انعقاد البرلمان تحالف حزباً النور والحرية والعدالة تحالفاً إستراتيجياً، ولكن ترجح الاحتمالات تحالف حزب الحرية والعدالة مع الجماعة الإسلامية وبعض المستقلين... (وماذا أيضاً)، واتجاه حزب النور للتحالف مع الأحزاب الأخرى، عدا حزب الوفد. ولن تقدم التحالفات من أجل مناصب، الرئيس والوكيلين ما ستقدمه عملية تشكيل اللجان الفرعية في المجلس. ولن يتم الاختبار الحقيقي إلا مع بداية مناقشة الأجندة التشريعية والتصدي بحق لمطالبات تحقيق أهداف الثورة، فهل سيضرب أداء الإسلاميين وأجندتهم توقعات واتهامات العلمانيين؟

* مفهوم التوافق الوطني، مفهومًا مطاطاً ومرناً يستخدمه الجميع من مداخل ونحو غايات مختلفة، باختلاف توازن القوى السياسية على الأرض، وباختلاف المرجعيات الفكرية والسياسية. فأحياناً يكون حق أريد به باطل وأحياناً أخرى يصبح باطلاً يراد به باطل، وفي أحيان ثالثة يصبح حقاً أريد به حقاً.

والحك الأول للتمييز بين هذه الحالات لتوظيف خطاب التوافق الوطني هو قدر ما تمارسه أقلية سياسية وقانونية (وفق معيار الاختيار الحر للإرادة الشعبية) للنيل من حقوق ومسؤوليات أغلبية سياسية وقانونية وبحجة منع أو رفض استئثار الأخيرة بالسلطة واحتكارها في مرحلة تحولية مهمة.

فإذا كان التوافق -بمعنى الرضاء العام- ضرورياً وممكنًا في أمور عامة تخضع للنقاش المجتمعي والسياسي الحر، فإن استدعاءه عقب استفتاء أو انتخابات حرة، كسبيل للالتفاف على دور الأغلبية ومسؤولياتها، ليس إلا من قبيل عدم احترام الإرادة الشعبية التي أتت بهذه الأغلبية.

ومن ناحية أخرى، لا ينطبق التوافق -إذا كان ممكنًا ومطلوبًا- بنفس الدرجة على كافة أنماط القضايا المطروحة على الساحة السياسية والمجتمعية، فهو ليس مبدأ عامًا يحكم أو لابد أن يحكم (كما يدفع بذلك التيار العلماني) كل التفاعلات بين الأغلبية والمعارضة في البرلمان أو خارجه، ولكن قد يصبح ممكنًا في حالة دون أخرى. ويرتكن الأمر بأداء الجانبين وليس جانب واحد فقط منهما كما يتأثر بطبيعة اللحظة وطبيعة القضية.

ومن ثم، فإن استخدام خطاب التوافق بصورة عامة ومتكررة على كافة المستويات، أضحي يمثل "طنينًا" لدرجة أفقده المصداقية، بل وجعلت منه أحياناً انتهاكاً لقواعد وإجراءات الديمقراطية والشرعية. وإن الرأي السابق حول التوافق، لا يعني استعلاءً فكرياً أو سياسياً أو قانونياً لفريق على آخر من فرقاء اللعبة السياسية ولكن يعني الاحتكام إلى قواعد هذه "اللعبة" الديمقراطية وفق أصولها التي يتشدق الحداثيون الليبراليون باحتكار تمثيلها.

وفي مقابل خطابات الدعوة إلى التوافق الصادرة من الجانبين، تتوالى، قبل انعقاد البرلمان في يومي 23 و25 يناير 2012 العظيم علامات توجه لفرض الفوضى على المشهد السياسي وقتل الفرحة بالبرلمان وبمرور عام من الثورة. وذلك ابتداءً بانسحاب محمد البرادعي من سباق رئاسة الجمهورية، وهو الأمر الذي تعددت في تفسيره الآراء (احتجاجاً على تكوين البرلمان وتشكيكاً في شرعيته، مغازلة لبعض القوى الثورية المساندة له، رسالة للمجلس العسكري والإخوان، رسالة لمصر كلها، أو عدم قدرة أو رغبة في استكمال المعركة، أو ضغطاً مرناً يُعبئ من أجل ترشح رسمي...)، انتقالاتاً إلى الإعلان في 1-18، عن تكوين لجنة للتوافق الوطني بمبادرة من رموز التيار العلماني دعوا إليها القوى الأخرى؛ للنظر في مواصفات أعضاء اللجنة التأسيسية لوضع الدستور بل وللنظر في مسودة الدستور وذلك تجاوزاً للبرلمان القادم بل وتجاوزاً لدور المجلس الاستشاري في هذا الصدد، وهو الأمر الذي كان يحدد حالة المواجهة السابقة على الانتخابات وخلاها.

هذا، وصولاً إلى الإعلان عن مبادرة تكوين المؤسسة الوطنية للرقابة على البرلمان (شارك فيها حزب النور) مما يُمثل اتجاهًا نحو "الوصاية على البرلمان". وأخيراً، جاء كل ماسبق وغيره، في إطار حالة إعلامية مريضة تنضح بالتشكيك في قدرة

وأهلية أعضاء البرلمان على أداء دورهم من ناحية، والتخويف والتهويل من ناحية أخرى من مخطط - كما أشير - لإشاعة الفوضى والعنف والهجوم على المنشآت العامة خلال الاحتفال بذكرى مرور عام على اندلاع الثورة في 25 يناير 2012. إن مجمل هذه التفاعلات بين القوى الإسلامية المحققة للأغلبية البرلمانية بجناحيها الإخواني والسلفي، وفيما بينها وبين القوى العلمانية عشية افتتاح البرلمان وقبل 25-1-2012، ليقدم دلالات مهمة عن مستقبل الديمقراطية في مصر الثورة، بإذن الله. وهو مستقبل يرتكز بأمرين أساسيين: أولهما، هو القدرة على تجاوز خطوط الاستقطاب الحادة وحالة عدم الثقة الشائعة، وثانيهما، قدر التطور اللازم لتحقيقه على صعيد كل قوة وحزب استجابةً لضغوط واقع التفاعلات الحزبية والسياسية، الداخلية والخارجية على حد سواء.

ألا يمكن أن نرصد معالم تغير في خطاب وسلوك السلفيين؟ ألا يمكن أن نرصد معالم تغير في خطاب وسلوك بعض العلمانيين الليبراليين واليساريين الناقدين لديكتاتورية لبراليين آخرين؟

كيف ستتلو خلال الممارسات تحالفات تغير بالتدرج من الخريطة الحزبية والسياسية؟ ألسنا بحاجة إلى حوار صادق ممتد حتى ينضج نموذج خاص من ديمقراطية مصر الثورة، فإذا كانت الثورة قدمت نموذجاً حضارياً، ألا نعطي الفرصة لحوار يعزل الغلاة والمتشددين على الجانبين ويخلق فضاءً مشتركاً جامعاً لأهل الوسط من الجانبين تقدم مصر من خلاله نموذجاً ديمقراطياً حضارياً.

هـ- إن دلالات الانتخابات بالنسبة لأداء القوى الإسلامية ومستقبل المشهد السياسي الراهن في مصر، على ضوء مفاهيم المعارضة، التحالفات، التوافق، لا تكتمل إلا على ضوء مفهوم مدنية المجتمع والتضافر بين الميدان والبرلمان. فالانتخابات ليست نهاية المطاف ولا يمكن أن تكون نهاية المطاف.

و- العلاقة مع الخارج وخاصة صعود قضية إعادة الاستدانة من صندوق النقد الدولي وقضية التمويل الأجنبي لمؤسسات المجتمع المدني، والموقف من الثورات العربية،

إن الأشهر الستة الآتية حتى تنفيذ المجلس العسكري تعهده بتسليم السلطة للمدنيين سيكون المحك خلالها بالنسبة لأداء القوى الإسلامية متمثلاً في الآتي:

● المساعدة في نجاح خروج مصر الثورة من الأزمة الأمنية والاقتصادية الراهنة والتي تخيم على إتمام ما تبقى من المرحلة الانتقالية وحتى تسليم السلطة كاملاً للمدنيين. فلا بد من استدعاء الاقتصاد (السياسات المالية، والتوزيعية) بسرعة وبمسؤولية تعرض وتواجه التحديات والمشاكل المتراكمة والتي تهدد بالانفجار مع نهاية المرحلة الانتقالية، إذا ما تم تجاهلها أو غض الطرف عن إلحاحها، كما حدث طوال العام الماضي.

فلم يعد الوضع الاقتصادي وفي قلبه الأمني يتحمل مزيد من الإجراء لحساب معارك السياسة العليا وحساباتها بين القوى السياسية. فإن الاقتصاد يدق ناقوس الخطر، في مقابل تزايد ثورة توقعات الناس من البرلمان ومن الرئيس المنتخب بعد ذلك.

● الاستمرار على طريق الثورة: بالقصاص والتطهير وعدم إعطاء المؤسسة العسكرية كل ما تطلبه وتناور من أجله بل الضغط عليها من قوى الثورة الأخرى للإسراع بالرحيل والتبكير في تسليم السلطة قبل يوليو. ومع الحذر من المتقلبين ومن الغاضبين لا بد من الترحيب بالمعارضة والمشاركة في الإجراءات والسياسات؛ لأن التركة شديدة السوء وتمثل تحدٍ حقيقي وخطير للإسلاميين وهم يصلون لأول مرة لأغلبية برلمانية.

بعد عامٍ من الثورة: خلاصة القول -وعشية افتتاح البرلمان، وفي أثناء انتظارنا 25 يناير 2012- علينا أن نفكر في أداء القوى الإسلامية وغيرها على ثلاثة مسارات:

الآني، الوسيط، والبعيد (مراحل استكمال بناء المؤسسات، واستكمال اقتلاع جذور النظام السابق، وإدارة الأزمة الحالية، والتخطيط الاستراتيجي لتغيير حضاري).

المسار الآني (2012):

- 1- العلاقة مع الميدان، وخاصةً مطالب القصاص ممن أفسدوا مصر وممن أوقعوا الشهداء والمصابين.
- 2- العلاقة مع الأهل، حيث كيفية الاستجابة لثورة التوقعات من البرلمان وإنجازه المأمول والسريع من أجل تحسين أحوال الناس، في ظل المتوافر من الإمكانيات والموارد، (إدارة الأزمة الأمنية والاقتصادية الراهنة).
- 3- اختيار اللجنة التأسيسية لوضع الدستور وموضع المجلس العسكري من هذا الدستور بل ومضمون هذا الدستور كله.

- 4- قانون انتخابات الرئاسة ومطالب التكبير بهذه الانتخابات قبل أو بالتزامن مع الدستور.
- وإذا كانت المرحلة الانتقالية حتى الآن، قد بينت أن القوى الإسلامية: هي قوى ثورية وطنية ومستقلة وديمقراطية، وربما على نحوٍ أكثر مما تدعيه لنفسها بعض روافد العلمانية المغالية والمتطرفة والمتشددة والاختزالية في فهمها للديمقراطية، فسيظل على القوى الإسلامية المتجددة وبتفاعل مع الروافد الليبرالية واليسارية الوطنية مسئولية تقديم مشروع نهوض حضاري يرتكز على مفاهيم عمرانية للعدالة الاجتماعية والحرية والاستقلال الوطني مقارنة بمفاهيم اليسار والليبرالية التقليدية الوافدة من الخارج، التي لم تثبت فعاليتها في إدارة شئون مصر طيلة نصف قرن على التوالي.

المسار الوسيط:

الخبرة السياسية والمجتمعية للمرحلة الانتقالية ستكتمل بانتخابات الرئاسة ووضع الدستور بإذن الله، ولابد وأن تقود هذه الخبرة إلى مراجعات فكرية ومؤسسية وحركية لدى جميع القوى الإسلامية، نتاج تفاعلها مع خبرات القوى الأخرى. كما أن القوى العلمانية بدورها في حاجة لمراجعة أزمة الليبرالية وأزمة اليسار بشقيها الاقتصادي والسياسي، وذلك في وقت يمر به العالم بأزمة للنظام الرأسمالي العالمي، وللديمقراطية الليبرالية التمثيلية، بعد أن مر النظام الشيوعي بأزمته أيضاً.

ألم تكن أزمة ليبرالي مصر ويسارها انعكاساً لهذه الأزمة على مستوى العالم؟ ألا يستدعي هذا الوضع المتأزم داخلياً ودولياً مراجعة جادة للأسس الفكرية والخبرة العملية لتصبح التجربة القادمة لليبراليين واليساريين أكثر التصاقاً بالواقع الوطني؟ وفي المقابل، فإن الممارسة القادمة أمام القوى الإسلامية لا يجب أن تنخدع بأسباب الفوز في الانتخابات، فإن متطلبات الحكم والإدارة ليست هي متطلبات العملية السياسية كقوة معارضة وليست هي متطلبات العملية السياسية كقوة في السلطة.

ومن ثم، فإن القوى الإسلامية في حاجة أيضاً لمراجعة جادة على صفوف كل تيار منها وعن العلاقات بينها: وذلك من أجل ديمقراطية هياكلها الداخلية وتحديد منظومات اجتهاداتها السياسية والمجتمعية. ولذا؛ على الجميع أن يشجع هذه المراجعات وهذه الحوارات على صعيد كل تيار وفيما بينها، وحذار أن تقع هذه المراجعات أسيرة أهواء المتحولين المهولون لأية قوة تصل إلى السلطة والحكم.

ومن ناحية أخرى:

وعلى هذا المستوى الوسيط هناك حاجة لرد الاعتبار لمفهوم جديد للسياسة يتجه أكثر للناس والمدني والشعبي، ويخرج من إفسار السياسي العلوي النخبوي الذي سيطر على المرحلة الانتقالية على حساب مصالح الناس واحتياجاتهم. وإذا كانت

القوى الإسلامية قد فازت في الانتخابات بالناس، وإذا كان الثوار الذين فجروا ثورة 25 يناير قد حققوا أول مطالبهم بتحاضن الناس والأهل معهم، فعلى الجميع أن يدير الرؤوس جهة الناس، وكفى أما توظيف للناس في الانتخابات والمليونيات، أو كفى اتهام لهم بأنهم حزب الكذبة أو أصحاب المصالح الفئوية أو من قوى الثورة المضادة. فلقد آن الأوان لمصر الثورة أن تحرر "الناس" سواء بمرجعية ليبرالية أو يسارية أو إسلامية، أو فلنقل مرجعية وطنية حضارية تمثل جميع هذه التيارات روافد لها. إن هذه المراجعات -على المسار الوسيط- ضرورية لتدعيم تيار الجماعة الوطنية الرئيسية الذي سيقود الثورة نحو إستراتيجية للتغيير الحضاري، بعد أن تكتمل مرحلة بناء المؤسسات الجديدة وإدارة الأزمة المستحكمة الحالية.

لذا؛ فإن المشهد السياسي الراهن في حاجة لمفهوم جديد للسياسة ومفهوم جديد للديمقراطية، يجد جذوره في المرجعية الإسلامية للسياسة أي مفهوم القيام على الأمر لإصلاح الأمر، ومفهوم الديمقراطية التشاركية التداولية وليس مجرد الديمقراطية التمثيلية، مما يعنى الحاجة إلى دعم مدنية المجتمع وتمكينه من جهة وتحكيم منظومة قيم لتحديد الصالح، وكيفية تنفيذه من جهة أخرى. فإذا كان الناس قد اختبروا أنفسهم في أول انتخابات، فإن الانتخابات ليست نهاية المطاف. وإذا كان الناس قد اختاروا القوى الإسلامية أملاً في استقرار وأمن وكرامة وعدالة (وهي من قيم الإسلام)، فإن الأحزاب الإسلامية ستدخل اختباراً ليس سهلاً وهي تشارك في السلطة كأغلبية لا يرتقن الأمر بها بمفردها أو بقدر تعاون الآخرين معها من القوى السياسية فالأهم هم الناس والأهل وشباب الثورة.

وهنا، تبرز قوة العلاقة بين الميدان والبرلمان، فهي لا بد وأن تظل قائمة ومتكاملة؛ لأن الثورة لم تحقق بعد أهدافها كاملة. وسيظل الميدان مصدرًا مهمًا وحيويًا للضغط المنظم والمستمر، وليس على المجلس العسكري فقط حتى يكمل تسليم السلطة للمدنيين، ولكن أيضًا على البرلمان وهو أول مؤسسات الثورة، ليحقق أهداف الثورة. وهنا تتجلى علاقة خاصة بين البرلمان (قبل انعقاده) وأغلبيته الإسلامية وبين الميدان، حيث يبدو في بعض الأحيان، أن الأخير لن يضغط فقط على البرلمان ولكن يرفض رافد من المتظاهرين ذلك البرلمان. فهل سيستطيع البرلمان تجاوز هوامش الميدان التي قد تدفع إلى فوضى باسم الخوف على الثورة؟

فرغمًا عن عدم انجرار الحرية والعدالة والإخوان، وكذلك حزب النور والسلفيين وراء مطالب النزول المتكررة للميدان ضد المجلس العسكري وخاصةً في نوفمبر وديسمبر 2011، ورغمًا عن توجه هؤلاء جميعًا، للحفاظ على الاستقرار "ولو بدافع الانتخابات"، ورغمًا أيضًا عن تعرضهم لهجوم شباب الثورة بل واتهامهم بعدم الثورية. إلا أن الإسلاميين يدركون أن تحقيق أهداف محبي المشروع الإسلامي الذين انتخبوهم (من غير السلفيين والإخوان) لن يتحقق إلا بتحقيق أهداف الثورة ولو بطريقة إصلاحية وليس راديكالية كما يريد روافد من شباب الثورة، كما يدركون أن الثورة تلك بشبابها وشعبها، هي التي فتحت الطريق أمام الممارسة السياسية الحرة لكل القوى وخاصةً القوى الإسلامية، ولم تكن الانتخابات نتاجًا لهذه الثورة فقط، ولكن أيضًا كانت الانتخابات نتاج حماية الإسلاميين لانعقادها وعدم التفاف العلمانيين على مسار الإعلان الدستوري بالدعوة إلى تأجيلها.

المسار البعيد:

رد الاعتبار للمرجعية الإسلامية باعتبارها مرجعية للنهوض الحضاري وليست مرجعية "رجعية" منغلقة مضادة لحقوق الإنسان تولد جذور الإرهاب، أو تمهد لبيئة الاستبداد واستمرار الظلم الاجتماعي كما يحلو لغلاة العلمانية -في الداخل والخارج- وصفها:

- وهو النهوض الحضاري الذي يفترض: تفكيك علاقات الظلم الاجتماعي والسياسي الداخلي.

● وهو النهوض الذي يفترض التضافر بين أبعاد النهوض: التربوية، الاجتماعية، الثقافية مع أبعاد الاقتصاد والمال والسياسة. وذلك في إطار رؤية كلية شاملة تستهدف إعادة بناء الإنسان وفق منظومة حضارية تستدعي القيم والمصالح في تناغم وليس تضاد وتستأصل منظومة الفساد والاستبداد التي أمسكت بزمام المجتمع المصري وشوهت شبكة علاقاته التي تميز بها دائماً.

● وهو النهوض الحضاري المبني على رؤية إستراتيجية عمرانية جديدة، تقوم على حوار وطني خلاق في ظل مراجعات الليبرالية واليسارية والإسلامية لتوليد مشروع وطني للتغيير الحضاري.

وإن النجاح في رد الاعتبار للمرجعية الإسلامية كمرجعية للنهوض الحضاري ليس مرهوناً بعملٍ داخلي فقط، ولكن يستلزم عمل خارجي أيضاً يعيد ترتيب أولويات دوائر السياسة الخارجية المصرية، ابتداءً من الوطن العربي والإسلامي دعماً للقدرة الذاتية وتحقيقاً لاستقلال الإرادة في مواجهة دائرة الغرب أو القوى الكبرى ومشاركةً في خدمة الإنسانية العالمية. إن الصعود الإسلامي في مصر ليس بالضرورة أن يكون معادياً للغرب، ولكن يجب أن يكون معادياً للتبعية والسياسات الغربية الظالمة، ومقاومتها لن تتم إلا بشبكة علاقات قومية وإسلامية ابتداءً، تقتضي إعادة تشكيل التحالفات القائمة بتدعيم محاور: تركيا-مصر، الخرطوم- ليبيا -مصر، مصر- تركيا- الخليج، تركيا- إيران- مصر، وجميعها محاور متحاذية متراحمة وليست متصارعة وجميعها تستهدف تفادي واحتواء إسرائيل من ناحية، ومن ناحية أخرى مواجهة علاقات التبعية للغرب اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وبناء شراكات حقيقية وليس شكلية.

الحمد لله، 25 يناير 2012